OPENACCESS
Al-Azvā الاضواء
ISSN 1995-7904; E 2415-0444
Volume 40, Issue, 63, 2025
www.aladwajournal.com

زيادة الثقة عندالإمام الدارقطني في كتابه "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" دراسة تحليلية

Additions by Trustworthy Narrators (Ziyādāt al-Thiqah) according to Imam al-Daraqutni in his book ʾAl-ʿIlal al-Wāridah fī al-Aḥādith al-Nabawiyyah: An Analytical Study

Dr. Abdulsamad Shaikh
Assistant professor, Department of Hadith, Faculty of Usulddin,
International Islamic University, Islamabad

Ikramullah Akmal
Lecturer, Department of Social Sciences
Police Academy, Kabul

Abstract

Imām Dāra Quṭnī has been an important figure in the history of Hadith science. Dāra Quṭnī's contribution was not confined to a single discipline of Hadith, but extended to every aspect of it. Despite of his death at the end of 4th century (A.H), he was considered among the early (mutaqaddimīn) Muḥaddithīn (which is meaningful). His book titled: "*al-ʿIlal al-Wāridah fī al-Aḥadīth al-Nabawiyyah*" is regarded milestone in the history of Hadith science as the science of *ʿIlal* is considered most difficult. The issue of singularity or addition of a trustworthy narrator is widely discussed by the scholars of ʿIlal. Being the narrator trustworthy, it should be accepted with no question. But due to his singularity or addition from other disciples of the same master, it should be probed further that how did he bring this singularity or addition from other fellows? Usually, the early scholars question it and accept it rarely, but later scholars mostly accept it with the title of "Ziyādāt al-Thiqah". This article discusses that how Dāra Quṭnī did interact with narration consisting of "Ziyādat al-Thiqah"? either he accepted it with no question or refused

KEYWORDS

Dāra Quṭnī; Ziyādat al-Thiqah; Tafarrud; ʿIlal; al-Shudhūdh

Date of Publication:
30-12-2025

it with no consideration or there was its acceptance with some conditions? This article will explore the answer of these questions.

إن هذا البحث يهدف إلى معرفة أهم نوع من أنواع علوم الحديث وهو "زيادة الثقة" من خلال دراسة كتاب العلل للإمام الشهير علي بن عمر الدارقطني وتعامله معه من حيث القبول والرد. وقد أطلق في كتابه بعد ما رجح الزيادة قائلا: "وزيادة الثقة مقبولة"، فيظن الناظر فى الكتاب أنه يقبل الزيادة مثل الخطيب مطلقا، ولكن الحقيقة ليست كذالك، بل يقبلها بقرائن ويردها بها، فقمت بتوضيح المسئلة من خلال مراجعة هذه الزيادات وتعامل الدارقطني بها. وقد قسمنا البحث إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة.

إن علم الحديث من أشرف العلوم الشرعية، وهو المصدر الثاني بعد كتاب الله، فمنه استمدّ المسلمون أسس حياتهم في جميع المجالات ومختلف المستويات، وهو عبارة من الإسناد والمتن، حيث نقله لنا الرواة المحدثون عن مثلهم حتى النبي صلى الله عليه وسلم، فكثرتْ بمرور الزمن الرواةُ والوسائط بينهم حتى النبى صلى الله عليه وسلم، ومستويات الرواة مختلفة في تحمّل العلم وأدائه، ولذلك نجد الاختلافات والزيادات والنقص (منها زيادة الثقة، والشاذ، والمزيد فى متصل الأسانيد) في المتون والأسانيد. والعلم بمعرفة الاختلافات التي تقع في المتون والأسانيد لَهُ أهمية كبيرة في كثير من المسائل الشرعية خاصة في تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة. وقد ألَّف فيه المؤلفون ما يعْسُرُ عدُّه، لولاهم لاندرس هذا العلم، ولَضاع حديث النبي صلى الله عليه وسلم بين كيد الكائدين.

ومن هؤلاء المؤلفين الإمام عليّ بن عمر الدارقطني الذي اشتهر في الآفاق، فخدم السنة خدمة تستفيد منها عطشان العلوم في علوم الشريعة عامة وفى علم الحديث والعلل خاصة. إن زيادة الثقة لها علاقة عميقة بعلم العلل، ولذا أتى الدارقطني رحمه الله فى كتابه "العلل" بكثير من الأحاديث التي فيها زيادات الثقات. فقمنا بإبراز منهج الحافظ الدارقطني في هذه القضية، هل هو يقبلها مطلقا حيث أطلق مرارا فى كتابه و"زيادة الثقة مقبولة"؟ فيتطرق إلى ذهن القارئ أنه يقبل زيادة الثقة بدون قيدٍ، أو يردها مطلقاً مثل الآخرين؟ أو هناك منهج خاص له في قبولها وردها؟

فأردنا التعرف على منهج الحافظ الدارقطني فى هذا الكتاب، أسأل الله التوفيق والرشاد والسداد.

تعريف زيادة الثقة:

قد ذكر العلماء تعريفات عديدة لزيادة الثقة، نذكر منها تعريفين للإختصار. قال ابن رجب الحنبلي: هو أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة. ([1])

والتعريف الذي اخترناه هو: "تفرد راو واحد ثقة عن بقية الرواة بنفس السند عن نفس الشيخ، بزيادة لفظة في المتن، أو وصل مرسل، أو رفع موقوف، ونحوه. ([2]) هذا التعريف جامع لنوعي الزيادة، وفيه من الفوائد المذكورة:

الأول: أن يتفرد الراوي بالزيادة، حيث لو توبع هذا الراوي المتفرد، أو رواها الإثنان أو الجماعة لا يكون من قبيل الزيادة، بل يكون من قبيل مختلف الحديث لاحتمال أن يكون الشيخ رواه على الوجهين، فحمله كل جماعة على وجه. ([3])

الثاني: أن يكون الراوي ثقة، فلو لم يكن ثقة لا يلتفت إلى زيادته، قال ابن حجر: إن الزيادة إنما تقبل ممن يكن حافظا متقنا حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عددا منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقا فإن زيادته لا تقبل. ([4])

الثالث: أن يكون مخرج الحديثين متحدا، فلو لم يكن متحدا، فلا تبحث عن زيادة الحديثين المختلفين في المخرج، لأنهما حديثان مستقلان. قال ابن حجر: وإنما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ حيث يقع في الحديث الذي يتحد مخرجه، كمالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ، وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواته عنها. ([5])

فالأساس في قبول رواية كل راوٍ هو مجموع عدالته وضبطه للأحاديث التي رواها، فإذا عرفت أن الراوي وصفه الأئمة بالعدالة، ننتقل إلى اختبار مقدار ضبطه عبر مقارنة نسبة موافقته للثقات في أحاديثه التي رواها، إن ظهر لنا أن الغالب على رواياته الموافقة، نقبل رواياته، وإلا رددناها. ولكن هذا لا يعني قبول كل حديث رواه بعينه بشكل مطلق، إذ لا بد من معرفة ضبطه في كل حديث بعينه، وذلك من خلال مقارنة روايات الحديث ببعضها، لنعرف من ضبط هذا الحديث، ومن لم يضبطه، وفي أثناء ذلك قد تظهر لنا بعض الاختلافات في روايات الحديث، حيث يروي البعض بزيادة لفظ ينبني عليه حكم مختلف عن بقية الروايات أو يرويه بشكل يختلف معه حكم الحديث من حيث الصحة؛ إذ قد يروي البعض الحديث الموقوف مرفوعا أو المرسل متصلا، وهنا وقف العلماء ليؤصلوا نوعية هذه الاختلافات وطرق التعامل معها وحكمها، لذلك سنتعرف في هذا البحث على ماهية هذه الزيادة، ثم سنتعرض لبعض الأمثلة التطبيقية ندرس فيه عدة أمثلة.

أنواع زيادة الثقة:

الحديث عبارة عن الإسناد والمتن، ولذا يمكن أن تقسم الزيادة على قسمين:

القسم الأول: الزيادة في الإسناد

القسم الثاني: الزيادة في المتن

القسم الأول: الزيادة في الإسناد، هي ما يكثر من اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله وكذا في رفعه ووقفه، ووصله وقطعه. ([6]) فالوصل يعتبر زيادة بالنسبة إلى الإرسال، والرفع بانسبة إلى الوقف.

القسم الثاني: الزيادة في المتن، وهى أن يروي أحد الرواة زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره. ([7]) هذا النوع من الزيادة قد كثر اعتناء المحدثين بها، لتوقف كثير من المسائل الفقهية والأحكام الشرعية عليها، ولذلك قد اختلفت اقوال العلماء في قبول الزيادة وردها.

حكم زيادة الثقة عند الإمام الدارقطني

قد ذكر الدارقطني في كتابه "العلل" هذه العبارة "وزيادة الثقة مقبولة" مرارا، فالباحث في أول وهلة إذا نظر إليها، يظن أنه يقبل الزيادة مطلقا، لكن بعد ما يعيد النظر في كتابه يعرف من تعامله

بزيادة الثقة أنه يقبلها أحيانا ويرد كذلك، فإن قوله الآتي ما نقله ابن حجر عنه "تقبل تلك الزيادة من متقن" ويحكم لاكثرهم حفظا" يدل على ما ذكرناه.

قال ابن رجب: والدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يورد في أكثر المواضع زيادات كثير من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد المتصل، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة وهي إذا كان الثقة مبرزا في الحفظ. ([8])

وقال الدارقطني لما سئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات؟ فقال: "ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظة زائدة، فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظا وثبتا على من دونه". ([9])

هل المتابعة شرط لقبول زيادة الثقة عند الإمام الدارقطنى؟

الإمام الدارقطنى لم يشترط المتابعة لقبول زيادة الثقة، فإنه من سرد النظر في قوله " ينظر ما اجتمع عليه ثقتان" فظنّ أنه شرط المتابعة لقبول الزيادة، ولكن الحقيقة ليست كذالك، لأن صنيعه فى كتاب العلل هذا يخالفه، ومن نظر فى كتابه يرى أنه رجح في المواضع العديدة قول الواحد في مقابلة الجماعة، نعم! إن المتابعة هي إحدى القرائن المشهورة عنده، إذ المتابعة يقوى رواية الفرد.

الترجيح بالقرائن في كتاب العلل

إن الترجيح بين الروايات لا يمكن بدون معرفة نوع الإختلاف، وذلك يعتمد على جمع طرق الحديث، والنظر في أحوال الرواة من حيث الجرح والتعديل وشيوخهم ليعرف نوع العلة، وقد استقرأ الدارقطني في جمع طرق الحديث وإبراز اختلاف الرواة. وقد اعتمد على عدد من القرائن المتنوعة للترجيح بين الروايات عند اختلافها، ثم رجح بإحدى هذه القرائن إحدى الوجوه أو الروايات على غيرها، سنشير خلال الدراسة إلى هذه القرائن المختلفة.

المبحث الأول

فى الأحاديث التي حكم عليها الدارقطنى بقبول زيادة الثقة فى الاسناد والمتن.

الحديث الأول

سُئل الدارقطني: عن حديث أبي الْأسود الدُّؤَلِي، عن أبي ذر، قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: عُرضت عليّ أعمال أمتي، فرأيت في حسنها الأذى ينحى عن الطريق، ورأيت في مساويها النّخاعة في المسجد لا تدفن. فقال: يرويه واصل مولى أبي عيينة، واختلف عنه؛ فرواه مهديّ بن ميمون، عن واصل، عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود الدُّؤَلِيّ، عن أبي ذر.

وخالفه هشام بن حسّان، وحمّاد بن زيد، فروياه عن واصل، عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمرَ، عن أبي ذرّ، لم يذكرا فيه أبا الأسود. وقول مهديّ بن ميمون أصحّ، لأنّه زاد عليهما، وهو ثقة حافظ. ([10])

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" (1/ 390) برقم: (553) وأخرجه الإمام البزار في "مسنده" (352/9) برقم: (3916) وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (1214/2) برقم: (33683).

سند الحديث مع دراسة الرواة: مهديّ بن ميمون (11) عن واصل (12) عن يحيى بن عقيل(13) عن يحيى بن يعمر (14) عن أبي الأسود الدُّؤَلِيّ (15) عن أبي ذر رضى الله عنه. (16)

دراسة علة الحديث:

مدارالحديث: مداره على واصلٍ مولى أبي عيينة، واختلف عنه، فى وصله و إرساله.

الإسناد الموصول: وصله مهديّ بن ميمون، وزاد فى الإسناد أبا الأسود الدُّؤَليّ.

الإسناد المرسل: أرسله هشام بن حسان، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين (17) وحماد بن زيد ثقة ثبت فقيه. (18)

زيادة الثقة: رجح الإمام الدارقطني زيادة مهدي بن ميمون وقبلها لعدة قرائن.

قرائن الترجيح:

الأول: أن مهدي بن ميمون ثقة.

الثاني:إن يحيى بن يعمر يرسل عن أبى ذر وعمار بن ياسر رضى الله عنهما كثيرا. قال العلامة الذهبي: "حدّث عن أبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر مرسلا". ([19])

وقال المغلطاى: "وفي «سنن أبي داود»: روى له حديثا عن عمار، ثم قال: بينه وبين عمار رجل، وفي كتاب «الجرح والتعديل» عن أبي الحسن الدارقطني: لم يلق عمارا إلا أنه صحيح الحديث عمن لقيه". ([20])

الثالث: الأصل فى الرواية الوصل، والإرسال نوع من القدح. ولأن معه (مهدي بن ميمون) زيادة.

رأى الباحث: قد اتضح من تصريح الأئمة أن الرواية من غير ذكر أبى الأسود الدؤلي مرسلة، والثاني مسندة. ولذلك رجّح الدارقطني الرواية الموصولة، لأن الأصل الاتّصالُ.

الحديث الثانى:

وسئل عن حديث عاصم بن عمر بن الخطاب عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل ما يقال عند الأذان، فقال: هو حديث يرويه عمارة بن غزية عن حبيب بن عبد الرحمن.

واختلف عن عمارة، فرواه إسماعيل بن جعفر عن عمارة عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبيه عن عمر، فوصل إسناده ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، حدث به عنه كذلك إسحاق بن محمد الفروي ومحمد بن جهضم.

ورواه إسماعيل بن عياش عن عمارة بن غزية عن خبيب بن عبد الرحمن مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم. ووقفه يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن خبيب. وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل قد أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح. وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش، وقد زاد عليهما، وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم (21)

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في "الكبرى" (9 / 22) برقم: (9785) عن إسحاق بن منصور عن أبي جعفر محمد بن جهضم الثقفي، وأبو داود في "سننه" (1 / 207) برقم: (527) قال: حدثنا محمد بن المثنى، ثنا محمد بن جهضم، والبزار في "مسنده" (1 / 382) برقم: (258) حدثنا محمد بن المثنى قال: نا محمد بن جهضم به. **سند الحديث:** رواه إسماعيل بن جعفر (22) عن عمارة (23) عن خبيب (24) عن حفص بن عاصم (25) عن أبيه (26) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. (27)

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث: مداره على عمارة بن غزية، واختلف عنه فى الوصل والإرسال .

الإسناد الموصول: وصله إسماعيل بن جعفر عن عمارة بن غزية رواه عنه إسحاق بن محمد الفروي (28) ومحمد بن جهضم. (29)

الإسناد المرسل: أرسله إسماعيل بن عياش(30) عنه. **الإسناد الموقوف:** وقفه عنه يحيى بن أيوب (31). **زيادة الثقة:** قبل الإمام الدارقطني زيادة إسماعيل بن جعفر حيث قال: قد زاد عليهما، وزيادة الثقة مقبولة.

قرائن الترجيح: رجح الدارقطني زيادة الثقة لقرائن آتية:

أولا: إن إسماعيل بن جعفر أوثق من إسماعيل بن عياش ويحى بن أيوب.

ثانيا: أن الأصل فى الرواية الوصل والارسال نوع من القدح.

ثالثا: الترجيح برواية الشيخين. قد أشار الدارقطني إلى ترجيح هذه الزيادة بقوله: "وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح" حيث إن تخريج الشيخين لحديثٍ قرينة من قرائن الترجيح.

الحديث الثالث: سئل الدارقطني عن حديث محمد بن أبي عميرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه قال: لو أن عبدا خر على وجهه من يوم ولد إلى أن يموت هرما في طاعة الله لحقره ذلك اليوم، ولود أنه يزداد كما يزداد من الأجر. فقال: يرويه ثور بن يزيد واختلف عنه، حدث به عنه ابن المبارك. وقال عبد الحميد بن صالح عن ابن المبارك عن ثور عن خالد بن معدان عن محمد بن أبي عميرة، وقال علي بن إسحاق: عن ابن المبارك، عن ثور عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن محمد بن أبي عميرة، ويشبه أن يكون القول قول علي بن إسحاق، لأنه زاد رجلا وهو ثقة. ([32])

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في "مسنده" (7 / 3955) برقم: (17925) عن علي بن إسحاق حدثنا عبد الله يعني ابن المبارك حدثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن محمد بن أبي عميرة، والطبراني في "الكبير" (19 / 249) برقم: (562) عن إبراهيم بن دحيم ثنا أبي ثنا الوليد بن مسلم ثنا ثور بن يزيد به.

سند الحديث:علي بن إسحاق ([33]) عن ابن المبارك ([34]) عن ثور ([35]) عن خالد بن معدان ([36]) عن جبير بن نفير ([37]) عن محمد بن أبي عميرة. ([38])

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث: مداره على ابن المبارك، واختلف عليه في وصله وإرساله.

الإسناد المرسل: أرسله عنه عبد الحميد بن صالح ([39]) ولم يذكر بين خالد بن معدان ومحمد بن أبي عميرة أحدا. **الإسناد الموصول:** وصله عنه علي بن إسحاق فذكر بين خالد بن معدان ومحمد بن أبي عميرة جبير بن نفير. **زيادة الثقة:** قبل الإمام الدارقطني زيادة علي بن إسحاق لأنه زاد فى الإسناد وهوثقة.

قرائن الترجيح:

الأول: أن على بن إسحاق ثقة.

الثاني: أن خالد بن معدان وإن قيل فيه: أنه كان يرسل ويدلس، ([40]) لكن قد ثبت سماعه من جبير بن نفير ومحمد بن أبي عميرة، فيمكن أنه سمع الحديث أولا بواسطة جبير بن نفير، ثم سمعه منه مباشرة.

الثالث: أن الأصل في الاسناد الوصلُ.

الرابع: أن الرواية الموصولة بزيادة جبير بن نفير أشار إليه ابن حجر في الإصابة فقال: "وسنده قوي". ([41])

الحديث الرابع:

وسئل عن حديث رياح بن الحارث النخعي عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: عشرة في الجنة فذكرهم. فقال: هو حديث رواه صدقة بن المثنى عن جده رياح بن الحارث، حدث به جماعة منهم: يحيى بن سعيد القطان، وأبو معاوية الضرير، ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد، وعمر بن عمران الطفاوي، فاتفقوا على إسناده ومتنه.

ورواه عبد الواحد بن زياد وعبد الله بن سلمة الأفطس عن صدقة بن المثنى بهذا الإسناد، وزادا فيه أن سعيد بن زيد قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار. هذه زيادة حسنة صحيحة من رواية عبد الواحد بن زياد، لأنه من الثقات. فأما عبد الله بن سلمة الأفطس فليس بقوي. وقد روى هذا الحديث عن رياح بن الحارث عن سعيد بن زيد، ولم يذكر فيه من كذب. (42)

تخريج الحديث:

أخرجه الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (3 / 282) برقم: (1083) عن أبى أحمد عبد الله بن أحمد بن أبي المجد الحربي (1) بالحربية أن هبة الله بن محمد أخبرهم قراءة عليه ، أنا الحسن بن علي، أنا أحمد بن جعفر، نا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، نا يحيى بن سعيد... والنسائي في "الكبرى" (7 / 337) برقم: (8162) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا محمد بن عبيد، وابن ماجه في "سننه"عن هشام بن عمار، عن عيسى بن يونس وابن أبي شيبة في "مصنفه" عن محمد بن بشر (يحيى بن سعيد، محمد بن عبيد، عيسى بن يونس ومحمد بن بشر) عن صدقة بن المثنى النخعي عن جده رياح بن الحارث عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه بدون الزيادة.

وأما طريق عبدالواحد وعبدالله بن سلمة الأفطس فأخرجه الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (3 / 284) برقم: (1085) وأبو داود في "سننه" (4 / 344) (بدون ترقيم) قال: حدثنا أبو كامل، نا عبد الواحد بن زياد، نا صدقة بن المثنى النخعي، بالزيادة.

سند الحديث: رواه صدقة بن المثنى (43) عن جده رياح بن الحارث النخعي (44) عن سعيد بن زيد ([45]) عن النبي صلى الله عليه وسلم.

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث: مداره على صدقة بن المثنى النخعي، فروى عنه على وجهين:

الطريق الأول: رواه عنه عبد الواحد بن زياد (46) وعبد الله بن سلمة الأفطس ([47]) بزيادة: إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار.

الطريق الثاني: ورواه عنه يحيى بن سعيد القطان (48) وأبو معاوية الضرير ([49]) ومحمد بن عبيد ([50]) ويعلى بن عبيد ([51]) وعمر بن عمران الطفاوي ([52]) بدون الزيادة.

زيادة الثقة: قبل الإمام الدارقطنى زيادة عبدالواحد بن زياد وعبد الله بن سلمة الأفطس.

قرائن الترجيح:

أولا: أن عبدالواحد بن زياد ثقة، وزيادة الثقة مقبولة.

ثانيا: عبدالله بن سلمة و إن كان ضعيفا، إلا أنه تابعه عبدالواحد.

ثالثا: إذا جاء فى الحديث زيادةُ لفظة، يقبلها الدارقطنى، إذا كان راويها متقنا، أو تابعه شخص فى ذلك.

رأى الباحث: الحديث من قبيل زيادة الثقة عند المتقدمين، أما عند المتأخرين فمن قبيل مختلف الحديث، لأجل مخالفة الإثنين للجماعة.

المبحث الثانى

ذكرت فى المبحث الثاني الأحاديث التي فيها زيادات الثقات فى الاسناد والمتن ولم يقبلها الحافظ الدارقطنى رحمه الله.

الحديث الأول:

وسئل عن حديث خلاس بن عمرو عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تحلق المرأة رأسها. فقال: رواه همام بن يحيى عن قتادة عن خلاس عن علي. وخالفه هشام الدستوائي وحماد بن سلمة فرواه عن قتادة مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم. والمرسل أصح. ([53])

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في "المجتبى"عن محمد بن موسى الحرشي وأخرجه الترمذي في "جامعه" عن محمد بن بشار، كلاهما (محمد بن موسى الحرشي ومحمد بن بشار) عن أبي داود عن همام عن قتادة عن خلاس بن عمرو عن علي رضى الله عنه موصولا.

سندالحديث: همام بن يحيى ([54]) عن قتادة ([55]) عن خلاس ([56]) عن علي رضى الله عنه.

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث: الحديث مداره على قتادة بن الدعامة السدوسى واختلف عنه:

الإسناد الموصول: فرواه عنه همام بن يحيى متصلا بزيادة خلاس.

الإسناد المرسل: ورواه عنه هشام الدستوائي ([57]) وحماد بن سلمة ([58]) مرسلا.

زيادة الثقة: رجح الإمام الدارقطنى الرواية المرسلة ولم يقبل الزيادة لقرائن:

قرائن الترجيح: هناك بعض القرائن التي تستدعي أن لا تقبل هذه الزيادة.

الأول: أن همام بن يحيى ثقة لكن الذين رووه مرسلا أوثق منه.

الثانى: المتابعة، وقد وجدنا أن حماد بن سلمة تابع الذين رووه مرسلا.

الثالث: الكثرة، إن الذين رووه مرسلا هم أكثر ممن رووه موصولا.

الرابع: إن سماع خلاس بن عمرو عن علي رضى الله عنه لم يثبت. قال عبد الرحمن بن الحكم: "خلاس عن علي كتاب. قال الإمام أحمد:كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن قتادة عن خلاس -لعله عن علي- يعني كأنه لم يسمع منه، وكان يحدث عن قتادة عنه عن عمار وغيره، كأنه يتوقى حديثه عن علي فقط، ويقول: ليس هي صحاح أو لم يسمع منه، وقال أبو داود: لم يسمع من علي". ([59])

الحديث الثاني:

وسئل عن حديث عبد الرحمن عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم: رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد، وكرهت ما كره ابن أم عبد. **فقال:** يرويه منصور بن المعتمر عن القاسم بن عبد

الرحمن واختلف عنه؛ فرواه عمرو بن أبي قيس عن منصور عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود. قال ذلك ابن حميد الرازي عن هارون بن المغيرة عن عمرو. وخالفه زائدة، فرواه عن منصور عن القاسم قال: حدثت عن ابن مسعود مرسلا. والمرسل هو أثبت. ([60])

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن أبي جعفر محمد بن علي الوراق عن يحيى بن يعلى المحاربي، وأخرجه الطبراني في "الكبير" عن محمد بن النضر الأزدي عن معاوية بن عمرو كلاهما (يحيى بن يعلى المحاربي ومعاوية بن عمرو) عن زائدة عن منصور بن المعتمر عن القاسم بن عبد الرحمن مرسلا.

سندالحديث: ابن حميد الرازي ([61]) عن هارون بن المغيرة ([62]) عن عمرو بن أبي قيس ([63]) عن منصور ([64]) عن القاسم ([65]) عن أبيه ([66]) عن ابن مسعود رضى الله عنه. ([67])

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث: مداره على منصور بن المعتمر، واختلف عنه فى وصله و إرساله.

الإسناد الموصول: وصله عنه عمرو بن أبي قيس، قال ذلك عنه ابن حميد الرازي عن هارون بن المغيرة. **الإسناد المرسل:** أرسله عنه زائدة، ([68]) فرواه عن منصور عن القاسم قال: حُدثت عن ابن مسعود مرسلا. **زيادة الثقة:** رجح الإمام الدارقطني الرواية المرسلة.

قرائن الترجيح:

أولا: أن زائدة بن قدامة الثقفي أوثق من عمرو بن أبي قيس.

ثانيا: تابعه عن المنصور سفيانُ بن سعيد بن مسروق الثوري (69) وإسرائيل بن يونس. (70)

ثالثا: سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عبدالله بن مسعود لم يثبت على القول الراجح إلا فى حديثين. قال ابن معين: لم يسمع من أبيه. وقال ابن المديني: لقي أباه وسمع منه حديثين: حديث الضب وحديث تأخير الصلاة. ([71])

وقال البزار فى مسنده: ولا نعلم أسند منصور عن القاسم عن أبيه عن عبد الله إلا هذا الحديث، ولا نعلم رواه مسندا إلا عمرو بن أبي قيس من حديث محمد بن حميد عن هارون، ([72]) فعلم أن رواية عبدالرحمن بن عبدالله عن أبيه مرسل، ولذلك رجح الدارقطني الرواية المرسلة.

الحديث الثالث:

وسئل عن حديث أبي عياش زيد عن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع التمر بالرطب. فقال: هو حديث يرويه عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن زيد أبي عياش، واختلف عنه في لفظه: فرواه مالك بن أنس وداود بن الحصين وإسماعيل بن أمية والضحاك بن عثمان وأسامة بن زيد الليثي عن عبد الله بن يزيد عن أبي عياش عن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر بالرطب. ورواه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد بهذا الإسناد، وقال فيه: إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر بالرطب نسيئة. ولم يقل ذلك الآخرون عن عبد الله بن يزيد. ورواه عمران بن أبي أنس عن مولى لبني مخزوم ولم يسمه عن سعد نحو قول يحيى بن أبي كثير، والله أعلم. ([73])

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن الحسين بن إدريس عن أحمد بن أبي بكر عن مالك عن

عبد الله بن يزيد، والحاكم في "مستدركه" عن أبي بكر بن إسحاق وعلي بن حمشاذ عن بشر بن موسى عن الحميدي عن سفيان عن إسماعيل بن أمية عن عبد الله بن يزيد، والترمذي في "جامعه" عن قتيبة عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد، وأبو داود في "سننه" عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عمران بن أبي أنس، كلاهما (عبدالله بن يزيد وعمران بن أبى أنس) عن أبي عياش زيد عن سعد بن أبي وقاص عن النبى صلى الله عليه وسلم موصولا.

سندالحديث:

رواه مالك بن أنس ([74]) وداود بن الحصين ([75]) وإسماعيل بن أمية ([76]) والضحاك بن عثمان ([77]) وأسامة بن زيد الليثي ([78]) عن عبد الله بن يزيد ([79]) عن أبي عياش ([80]) عن سعد رضى الله عنه ([81]) عن النبى صلى الله عليه وسلم.

دراسة علة الحديث:

مدارالحديث: مداره على عبدالله بن يزيد، واختلف عنه فى متن الحديث:

رواه عنه يحيى بن أبي كثير ([82]) بزيادة "نسيئة"، ولم يقل ذلك الآخرون.

ورواه عنه جماعة من العلماء: مالك بن أنس، داود بن الحصين، إسماعيل بن أمية، ضحاك بن عثمان وأسامة بن زيد، عن عبدالله بن يزيد بدون الزيادة.

زيادة الثقة: لم يقبل إمام الدارقطني هذه الزيادة لقرائن آتية.

الأول: الذين لم يذكروا الزيادة هم أثبات وفهم رأس المتقنين.

الثاني: من لم يذكر عن عبدالله بن يزيد الزيادة هم أكثر عددا.

الثالث: اجتماع الثقات على خلاف ما رواه يحيى بن أبي كثير يدل على ضبطهم ووهم يحيى بن أبي كثير.

الرابع: قال الدارقطني: ورواه عمران بن أبي أنس عن مولى لبني مخزوم ولم يسمه عن سعد نحو قول يحيى بن أبي كثير. أشار إلى أن يحيي بن أبي كثير و إن كان له تابع، إلا أن فى الرواية " مولى لبنى مخزوم " هو مبهم لا يعلم من هو، لذلك لا يصح.

الحديث الرابع:

وسئل عن حديث أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو أهدي إلي كراع لقبلته، ولو دعيت إلى بقاع لأجبت. فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه شعبة، والثوري، وأبو معاوية الضرير، وعيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة. ورواه أسباط بن محمد، وابن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وروي عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. وقال عمرو بن عبد الغفار، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وأبي حازم، عن أبي هريرة. والمحفوظ حديث أبي حازم عن أبي هريرة. ورواه أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، وزاد فيه ألفاظا، وهي قوله: من سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه. وهذه الألفاظ إنما تعرف عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر. ([83])

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في "صحيحه" عن عبدان عن أبي حمزة، وابن حبان في "صحيحه" عن محمد بن إسحاق بن سعيد السعدي عن الحسن بن محمد بن الصباح عن أسباط بن محمد، والحاكم في "مستدركه" عن عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، عن الحارث بن أبي أسامة، عن الأسود بن

عامر شاذان، عن أبي بكر بن عياش، كلهم (أبو حمزة، أسباط بن محمد، أبو بكر بن عياش) عن الأعمش عن أبى حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه موصولا.

سند الحديث:

رواه شعبة ([84]) والثوري وأبو معاوية الضرير وعيسى بن يونس ([85]) عن الأعمش، عن أبي حازم،([86]) عن أبي هريرة رضى الله عنه.

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث:مداره على سليمان بن مهران الأعمش، واختلف عنه:

طرق الحديث: أشار الدارقطني إلى ستة طرق الحديث، ولكن أذكر من زاد فى الحديث ومن لم يزد. **فرواه** شعبة، والثوري، وأبو معاوية الضرير، وعيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضى الله عنه بسندٍ ومتن واحدٍ.

ورواه أبو بكر بن عياش ([87]) عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، وزاد فيه ألفاظا، وهي قوله: من سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه.

زيادة الثقة:

لم يقبل الإمام الدارقطني هذه الزيادة بهذا السند لقرائن آتية:

قرائن الترجيح:هناك عدة قرائن ترجح الرواية الأولى.

الأول: إن أبابكر بن عياش ثقة عابد إلا أنه ساء حفظه لما كبر، فوهم فى زيادة هذا المتن.

الثاني: أبوبكر بن عياش خالف الثقات الحفاظ، من بينهم أبو معاوية الضرير وهو أثبت الرواة فى حديث الأعمش.

الثالث: إن أبابكر بن عياش خالف من هم أكثر عددا وإتقانا.

الرابع: أشار الدارقطني بقوله: "وهذه الألفاظ إنما تعرف عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر"، أن هذه الزيادة لاتصح بالسند الذى ذكره أبوبكر بن عياش عن الأعمش عن مجاهد، بل وهم فيه، إنما الزيادة فى رواية الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

خاتمة البحث في قرائن الترجيح عند الإمام الدارقطني

اعتمد الدارقطنى على عدد من القرائن للترجيح بين الروايات عند اختلافها، وهي أكثر من أن تحصى، وليس لها ضابط يضبطها، فكل حديثٍ مروي له قرائن تخصه بعينه، وهي مقصورة عليه، لا يصلح تطبيقُها على غيره، لذا لايجيد الخوض في هذا الفن إلا لمن كان عارفاً بأحوال الرواة ومراتبهم، وكان مطلعاً على الأسانيد والروايات كابن المديني وأحمد والدارقطني وأمثالهم، فنذكر بعض القرائن التي استخلصناها من خلال دراسة بعض الأحاديث من كتابه العلل:

الترجيح بتقديم المثبت على النافى:

إذا اختلف الرواة فى الحديث فرواه بعضهم بزيادة والبعض بدونها، الراجح ما قال الدارقطني فيه: إذا اختلف فيه الثقات؟ قال: فينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظ زائد فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه. فقوله: "أو ما جاء بلفظ زائد فتقبل تلك الزيادة..." صريح فى ترجيح المثبت على النافى إذا كان راويها متقن لأنه حفظ زيادة لم يحفظها النافي، وقال هكذا فى كتابه العلل فى كثير من المواضع لأنه زاد.

الترجيح بالحفظ والاتقان:

الترجيح بالأحفظ والأتقن من أكبر القرائن المعروفة عند عامّة المحدثين، فالنقاد يقدمون الأحفظ والأتقن إذا خالفه من دونه فى الحفظ، والإمام الدارقطني أشار إلى هذا فى كتابه العلل فى حديثِ عاصم بن عمر بن الخطاب عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل ما يقال عند الأذان. ([88])

الترجيح بالاختصاص وملازمة الشيخ المعين:

الاختصاص هو أن يكون للراوي ملازمة طويلة مع شيخه أكثر من الآخرين، وهذا الاختصاص يجعل الراوي مقبولاً فى تفرداته من ذلك الشيخ المعين وإن لم يكن له الدرجة العليا من التعديل بخلاف الآخرين من الثقات، ونجد استعمال هذه القرينة عند المحدثين وعلماء العلل بـ "فلان أثبت الناس في فلان" أو "فلان لازمه كثيرا" أو "فلان أحفظ في فلان" أو "فلان من أخص الناس" وغير ذلك من الأقوال المشهورة في هذا الفن، ولها أمثلة كثيرة، منها اختصاص حماد بن سلمة في ثابت البناني، واختصاص حكم بن عتيبة في إبراهيم النخعي واختصاص يحيى القطان ووكيع بن الجراح وابن مهدي وأبي نعيم والفريابي في الثوري واختصاص شعبة والثوري بالأعمش، واختصاص هشام الدستوائي وابن أبي عروبة وشعبة في قتادة وغيرها من الأمثلة الأخرى. فيمكن لباحث الترجيح بين الأسانيد والمتون المختلفة بعد معرفة هذه القرينة، وهذا هو أسلوب المحدثين في الاحتجاج برواية من هو مشهور بالرواية عن شيخه وبضبط حديثه، ويتركون رواية من ليست له هذه الدرجة. ([89])

الترجيح بالعدد:

الترجيح بالعدد وكثرة الرواة من القرائن الأقوى عند معظم العلماء المحدثين و أطباء العلل بين الروايات المختلفة، رجح به الناقدون قديما و حديثا، ولأن اتفاق الأعلام الثقات على الرواية في مخالفة راوٍ الذى انفرد به، يدل على قوة ضبطهم وحفظهم للرواية، صرح على ذلك الدارقطني فى كتابه العلل فى كثير من المواضع، يقول فى حديث أبي عياش زيد عن سعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن: بيع التمر بالرطب: هنا رجح الدارقطني هذه الرواية بقرينة العدد، فالحديث: مداره على عبدالله بن يزيد واختلف عنه فى متن الحديث. رواه عنه يحيى بن أبي كثير، بزيادة "نسيئة" ولم يقل ذلك الآخرون. و رواه عنه جماعة من العلماء: مالك بن أنس، داود بن الحصين، إسماعيل بن أمية، ضحاك بن عثمان، أسامة بن زيد، عن عبدالله بن يزيد، بدون هذه الزيادة. وقال الدارقطني: إن إجتماعهم على خلاف ما رواه يحيى بن أبي كثير يدل على ضبطهم، ووهمه.

الترجيح بالمتابعة:

وهى موافقة الراوي برواية الحديث عن شيخه ومشاركته فى الشيخ بنقل الحديث بلفظهِ أو معناه أو بنفس الإسناد. وإلى هذه القرينة أشار الإمام الدارقطني في سؤالات السهمي للدارقطني: سئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات؟ قال: فينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظ زائد فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه. قال الدكتور عبد القادر: هنا أخذ باعتبار أمرين: الأول: يشترط المتابعة، لأن العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد. الثاني: يشترط مع العدد الحفظ والإتقان، والراوي إذا تابعه الغير، يستفاد منها التقوية، وقلة الخطأ. ([90]) ولكن مع ذلك فى كثير من الأماكن رجح رواية الفرد على الجماعة.مثاله فى كتابه العلل: حديث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم: إذا سمع أحدكم

المؤذن يتشهد فليقل مثل قوله.فقال: يرويه الزهري واختلف عنه، رواه عنه عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد، عن أبي هريرة. وخالفه مالك، فرواه عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد وتابعه معمر، وغيره فرووه مثل مالك، وهو الصحيح. ([91])

القرينة بتصحيح الحفاظ:

من بعض أهم القرائن التي تتعلق بالمتن والإسناد، منها قرينة تصحيح الحفاظ لإحدى الروايات: فإن حفاظ الحديث المتقدمين الذين صنفوا الصحاح كانوا على إطلاعٍ وعلم واسعٍ بعلل الحديث ورواياته وطرقه، وإذا صححوا الحديث، فهذه الصحة تدل على صحة أكثر الروايات، مثل حديث عاصم بن عمر عن عمر، رجحه الدارقطني بقوله: وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل، أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح. ([92])

فيمكننا أن نقول: إذا صححوا حديثاً أو روايةً عُدّ ذلك قرينة من قرائن الترجيح: مثلاً: قال الدارقطني فى حديثِ عبد الله بن الزبير: لا تحرم المصة ولا المصتان...قال الدارقطني: وهو الصحيح، لأنه زاد، وهو المحفوظ عن عائشة. فقد صرح الدارقطني:أن المحفوظ والصحيح فى هذا الباب عن ابن الزبير عن عائشة رضى الله عنها. ([93]) وهكذا قال الإمام الترمذي سألت محمدا عن هذا، فقال: الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة. ([94])

الهوامش

1 الحنبلي، ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، زين الدين، (المتوفى: 795هـ) شرح علل الترمذي، (1/ 213) ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط، الأولى، مكتبة المنار-الزرقاء–ال أردن 1407هـ - 1987م

2 المحمدي، عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق، أبو ذر، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، (ص: 153) ط، الأولى، 1426 هـ - 2005 م دار الكتب العلمية، بيروت

3 المرجع السابق (ص: 153-154)

4 العسقلاني، أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (المتوفى: 852هـ) النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 690) ط، الأولى، 1404هـ/1984م ناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ت، ربيع بن هادي عمير المدخلي.

5 المرجع السابق (2/ 692).

6 الحلبي، نور الدين، محمد عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص: 423) ط، الثالثة 1418هـ -1997م دار الفكر دمشق-سورية.

7 المرجع السابق (ص: 425).

8 شرح علل الترمذي (1/ 216).

9 النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 689).

10 الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن (ت ٣٨٥هـ) العلل الواردة في الأحاديث النبوية،(6/ 280) رقم الحديث (1137)، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) (تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي)

11 مهدي ابن ميمون الأزدي المعولي بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو أبو يحيى البصري ثقة من صغار السادسة مات سنة اثنتين وسبعين تقريب التهذيب (ص: 548)

12 واصل مولى أبي عيينة بتحتانية مصغر صدوق عابد من السادسة، تقريب التهذيب (ص: 579)

13 يحيى ابن عقيل بالتصغير البصري نزيل مرو صدوق من الثالثة، تقريب التهذيب (ص: 594)

14يحيى بن يعمر، بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة، البصري، نزيل مرو وقاضيها، ثقة فصيح، وكان يرسل، من الثالثة، مات قبل المائة، وقيل بعدها. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 1070)

15 أبو الأسود الديلي بكسر المهملة وسكون التحتانية، ويقال الدؤلي بالضم بعدها همزة مفتوحة البصري إسمه ظالم ابن عمرو ابن سفيان، ويقال عمرو ابن ظالم ويقال بالتصغير فيهما ويقال عمرو ابن عثمان أو عثمان ابن عمرو ثقة فاضل مخضرم، من الثانية مات سنة تسع وستين. تقريب التهذيب (ص: 619)

16 أبو ذر الغفاري الصحابي المشهور، اسمه جندب ابن جنادة على الأصح وقيل بربر، بموحدة مصغر أو مكبر واختلف في أبيه فقيل جندب أو عشرقة أو عبد الله أو السكن تقدم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرا ومناقبه كثيرة جدا مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان. تقريب التهذيب (ص: 638)

17 هشام ابن حسان الأزدي القردوسي بالقاف وضم الدال أبو عبد الله البصري ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما من السادسة مات سنة سبع أو ثمان وأربعين، تقريب التهذيب (ص: 572)

18 حماد ابن زيد ابن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت فقيه قيل إنه كان ضريرا ولعله طرأ عليه لأنه صح أنه كان يكتب من كبار الثامنة مات سنة تسع وسبعين وله إحدى وثمانون سنة، تقريب التهذيب (ص: 178)

19 الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨ ه) تذكرة الحفاظ، للذهبي (جزء: 4 صفحة: 441) ط، الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م ناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان

20 مُغْلطاي، علاء الدين مُغْلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، الحنفي (٧٦٢ ه) إكمال تهذيب الكمال، (12/ 389) ط: الأولى،1422ه)، أبو عبد الرحمن عادل بن محمد-أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

21 الدارقطني، العلل (2/ 182) رقم الحديث (205)

22 إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي، أبوإسحاق القارئ، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة ثمانين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 138)

23 عمارة بن غزية بفتح المعجمة وكسر الزاي بعدها تحتانية ثقيلة ابن الحارث الأنصاري المازني المدني، لا بأس به، وروايته عن أنس مرسلة، من السادسة، مات سنة أربعين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 713)

24 خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الأنصاري، أبو الحارث المدني، ثقة من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 295)

25 حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 257)

26 عاصم بن عمر بن الخطاب، جد الذي قبله. ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، مات سنة سبعين، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 4731)

27 عمر بن الخطاب بن نفيل بنون وفاء مصغر ابن عبد العزى بن رياح بتحتانية ابن عبد الله بن قرط بضم القاف ابن رزاح براء ثم زاي خفيفة ابن عدي بن كعب القرشي العدوي، يقال له الفاروق، أمير المؤمنين

مشهور جم المناقب، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وولي الخلافة عشر سنين ونصفا. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 717)

28 إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي المدني الأموي مولاهم، صدوق كُفَّ فساء حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 131)

29 محمد بن جهضم بن عبد الله الثقفي، أبو جعفر البصري خراساني الأصل، صدوق من العاشرة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 833)

30 إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين، وله بضع وسبعون سنة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 142)

31 يحيى بن أيوب الغافقي، بمعجمة ثم فاء وقاف، أبو العباس المصري، صدوق ربما أخطأ، من السابعة، مات سنة ثمان وستين. تقريب التهذيب(جزء: 1 صفحة: 1049)

32 الدارقطني، العلل (14/ 20) رقم الحديث (3387)

33 قال ابن حجر: علي بن إسحاق السلمي، مولاهم المروزي، أصله من ترمذ، ثقة من العاشرة. مات سنة ثلاث عشرة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 690)

34 عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت، فقيه عالم، جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين، وله ثلاث وستون. (تقريب التهذيب جزء: 1 صفحة: 540)

35 ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي، ثقة، ثبت إلا أنه يرى القدر، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل: ثلاث أو خمس وخمسين. (تقريب التهذيب جزء: 1 صفحة: 190)

36 خالد بن معدان الكلاعي الحمصي، أبو عبد الله، ثقة عابد، يرسل كثيرا، من الثالثة، مات سنة ثلاث ومائة، وقيل بعد ذلك. (تقريب التهذيب جزء: 1 صفحة: 291)

37 جبير بن نفير، بنون وفاء مصغر، ابن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي، ثقة جليل، من الثانية، مخضرم، ولأبيه صحبة، فكأنه هو ما وفد إلا في عهد عمر، مات سنة ثمانين، وقيل: بعدها. (جزء: 1 صفحة: 195)

38 محمد بن أبي عميرة شامي له صحبة وهو أخو عبد الرحمن بن أبي عميرة لهما صحبة، روى عن محمد بن أبي عميرة خالد بن معدان، وجبير بن نفير سمعت أبي يقول ذلك. (تقريب التهذيب جزء: 8 صفحة: 54)

39 عبد الحميد بن صالح بن عجلان البرجمي، بضم الموحدة والجيم بينهما راء ساكنة، أبو صالح الكوفي، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاثين. (تقريب التهذيب جزء: 1 صفحة: 565)

40 العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ ه) تعريف أهل التقديس (ص: 31) ت، د. عاصم بن عبدالله القريوتي، ط: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣ الناشر: مكتبة المنار – عمان.

41 العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه) الإصابة في تمييز الصحابة (25 /6) ت، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى - ١٤١٥ ه

42 الدارقطني، العلل (4/ 418) رقم الحديث (667)

43 صدقة بن المثنى بن رياح، بكسر الراء ثم التحتانية، الحنفي، ثقة من السادسة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 452)

44 رياح، بكسر أوله ثم تحتانية، ابن الحارث النخعي أبو المثنى الكوفي، ثقة من الثانية. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 330)

45 سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، أبو الأعور، أحد العشرة، مات سنة خمسين أو بعدها بسنة أو سنتين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 378)

46 عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم، البصري، ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال، من الثامنة، مات سنة ست وسبعين، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 630)

47 عبد الله بن سلمة البصري الأفطس، عن الأعمش، وغيره، لقيه عمر بن شبة، قال يحيى بن سعيد: ليس بثقة. وقال الفلاس: كان وقاعًا في الناس. وقال أحمد: ترك الناس حديثه، كان يجلس إلى أزهر، فيحدث أزهر، فيكتب على الأرض: كذب كذب، وكان خبيث اللسان. وقال النسائي وغيره: متروك، انتهى. وقال ابن المديني: ذهب حديثه. وقال الفلاس: سمعته يقول: حدثني موسى بن عقبة، فذكرته ليحيى بن سعيد، فقال: لم يسمع منه، قدم معنا المدينة، وقد مات موسى قبل ذلك، قال الفلاس: وهو متروك الحديث. وقال أبو حاتم: متروك. وقال الساجي: كان يحيى ينسبه إلى الكذب. وقال أبو أحمد الحاكم: سكتوا عنه. وقال سعيد بن عمرو البرذعي، عن أبي زرعة: كان صدوقًا، ولكنه كان يقع في يحيى بن سعيد القطان، وعبد الواحد بن زياد. وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه. لسان الميزان (جزء: 4 صفحة: 487)

48 يحيى بن سعيد بن فروخ، بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة، التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ، إمام قدوة، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وله ثمان وسبعون. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 1055)

49 محمد بن خازم، بمعجمتين، أبو معاوية الضرير الكوفي، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة خمس وتسعين (ومائة)، وله اثنتان وثمانون سنة، وقد رمي بالإرجاء. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 840).

50 محمد بن عبيد، بغير إضافة، ابن أبي أمية الطنافسي، الكوفي، الأحدب، ثقة يحفظ، من الحادية عشرة، مات سنة أربع ومائتين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 875)

51 يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، من كبار التاسعة، مات سنة بضع ومائتين، وله تسعون سنة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 1091)

52 قال ابن جرير الطبري: عمر بن عمران بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، من الثامنة فما فوقها، لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة. المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (1/ 411)

53 الدارقطني، العلل (3/ 195) رقم الحديث (356)

54 همام بن يحيى بن دينار العوذي، بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة المحلمي مولاهم، أبو عبد الله أو أبو بكر البصري، ثقة ربما وهم، من السابعة، مات سنة أربع أو خمس وستين . تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 1024)

55 قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري . ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة . تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 798)

56 خلاس بكسر أوله وتخفيف اللام، ابن عمرو الهجري بفتحتين البصري، ثقة، وكان يرسل من الثانية، وكان على شرطة علي، وقد صح أنه سمع من عمار.

57 هشام بن أبي عبد الله سنبر، بمهملة ثم نون ثم موحدة، وزن جعفر أبو بكر البصري الدستوائي، بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد، ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين، وله ثمان وسبعون سنة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 1022)

58 حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين. (جزء: 1 صفحة: 269)

59 ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي المصري، أبو زرعة ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ) تحفة التحصيل فى المراسيل (ص97) ت: عبدالله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد -الرياض

60 الدارقطني، العلل (5/ 201) رقم الحديث (820)

61 محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 839)

62 هارون بن المغيرة بن حكيم البجلي بفتح الموحدة والجيم، أبو حمزة المروزي، ثقة، من التاسعة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 1015)

63 عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق كوفي نزل الري، صدوق له أوهام، من الثامنة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 743)

64 منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب بمثناة ثقيلة ثم موحدة، الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 973)

65 القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة عشرين أو قبلها. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 792)

66 عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، الكوفي، ثقة، من صغار الثانية، مات سنة تسع وسبعين، وقد سمع من أبيه لكن شيئا يسيرا. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 587)

67 عبد الله بن مسعود بن غافل بمعجمة وفاء، ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من السابقين الأولين ومن كبار العلماء من الصحابة، مناقبه جمة، وأمره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 545)

68 زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة، من السابعة، مات سنة ستين وقيل بعدها. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 333)

69 ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، أبو بكر العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، المصنف، (جزء:17 صفحة:192) برقم (32897) ت، سعد بن ناصر الشثري، ط، الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض

70 أخرجه الحاكم في "مستدركه" (3 / 318) برقم: (5429) .

71 العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تعريف أهل التقديس، (ص40)، ت، د. عاصم بن عبدالله القريوتي، ط: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣، مكتبة المنار – عمان.

72 البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر (ت ٢٩٢ هـ)، البحر الزخار المعروف " بمسند البزار" (5 / 354) برقم: (1986)، ت محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى: ١٩٨٨ م، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة

73 الدارقطني، العلل (399 /4) رقم الحديث (657)

74 مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقدي: بلغ تسعين سنة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 913)

75 داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 305)

76 إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين، وقيل: قبلها. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 137)

77 الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي، بكسر أوله وبالزاي. أبو عثمان، المدني، صدوق يهم، من السابع. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 458)

78 أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين، وهو ابن بضع وسبعين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 124)

79 عبد الله بن يزيد المخزومي، المدني، المقرئ، الأعور مولى الأسود بن سفيان، من شيوخ مالك، ثقة، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 558)

80 زيد بن عياش، بتحتانية ومعجمة، أبو عياش المدني، صدوق،من الثالثة.تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 355)

81 سعد بن مالك، هو ابن أبي وقاص. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 371)

82 يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل قبل ذلك. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 1065)

83 الدارقطني، العلل (187 /11) رقم الحديث: (2212)

84 شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ، متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدا، من السابعة، مات سنة ستين. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 436)

85 عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة، أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطا، ثقة مأمون،من الثامنة،مات سنة سبع وثمانين، وقيل:سنة إحدى وتسعين. تقريب التهذيب(جزء:1 صفحة: 773)

86 سلمان، أبو حازم الأشجعي الكوفي، ثقة، من الثالثة، مات على رأس المائة. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 398)

87 أبو بكر بن عياش (بتحتانية ومعجمة) ابن سالم، الأسدي الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، وقيل: اسمه محمد أو عبد الله أو سالم أو شعبة أو رؤبة أو مسلم أو خداش أو مطرف أو حماد أو حبيب، عشرة أقوال. ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين، وقد قارب المائة، وروايته في مقدمة مسلم. تقريب التهذيب (جزء: 1 صفحة: 1118)

88 راجع الحديث الثاني من المبحث الأول.

89 مثاله هو حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم: أعوذ باللّه من عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال. اختلف الرواة فى وصله وإرساله: فعمرو بن دينار وصله، وبقية الرواة أرسلوه عن طاووس عن النبى صلى الله عليه وسلم، وقد رجح الدارقطني رواية عمرو بن دينار عن طاووس عن أبى هريرة من حيث هو أثبت الرواة فى حديث طاووس. الدارقطني، العلل (70/10) رقم الحديث: (1875)

90 الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: 192)

91 الدارقطني، العلل (7/ 272) رقم الحديث (-1344)

92 الحديث الثاني من المبحث الأول

93 الدارقطني، العلل (4/ 225) رقم الحديث (525)التر

94 جامع الترمذي رقم الحديث (1150)